

الاتجاهات المستقبلية للاقتصاد النفطي في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة (2000-2016)

د. لياس بومعراف
جامعة سطيف /01 الجزائر

د. مراد صاولي
جامعة قالمة/ الجزائر

الملخص:

تتناول هذه الدراسة أسباب انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية ومستقبل الأسعار في ظل التطورات الجارية، وانعكاسات ذلك على الاقتصاد الوطني، بحيث أفرزت تداعيات خطيرة شكلت تحديات حقيقية خلفتها صدمة انهيار أسعار النفط، ومن تم استوجب الأمر تعديل خططها التنموية لضبط أوضاع المالية العامة وتكتف المسار المستقبلي لأسعار النفط أجواء كثيفة من عدم اليقين، مما يوحي باحتمال حدوث تقلبات على المدى القصير. وتنشأ مخاطر التطورات السلبية من احتمال نمو الطلب بأقل من المتوقع في أهم الاقتصاديات المتقدمة. يسعى موضوع البحث إلى توضيح وتحليل النظم الاستثمارية للنفط وإبراز النظم الأكثر مواءمة وتجانسا مع الوضع الاقتصادي الراهن الذي تعيشه الجزائر. وضرورة تفعيل مصادر بديلة للدخل في سبيل تمويل موارد الميزانية العامة للدولة.

الكلمات المفتاحية: النفط، الاقتصاد الصناعي، تنوع الصادرات، مؤشرات اقتصادية.

Abstract :

This study examines the reasons for the collapse of oil prices in world markets And the future of prices in case of the current developments And its implications for the national economy, So that it produced serious repercussions that posed real challenges left by the shock of the collapse of oil prices Those who did not need to adjust their development plans to adjust the fiscal situation The future course of oil prices is surrounded by an atmosphere of uncertainty Suggesting short-term volatility ,The risk of adverse developments arises from the possibility of lower-than-expected demand growth in major developed economies. The research aims at clarifying and analyzing the oil investment systems and highlighting the most appropriate systems And its harmony with the current economic situation in Algeria And the need to activate alternative sources of income in order to finance the state budget resources

Key words: oil, industrial economy, export diversification, economic indicators.

مقدمة:

يعد النفط سلعة إستراتيجية لها أثرها الواضح بالنسبة للدول المصدرة لها لاسيما في مجال التمويل فالمتتبع لسوق النفط يمكنه ملاحظة أن أسعار هذه السلعة الإستراتيجية، قد شهدت خلال الأعوام القريبة الماضية انخفاض في أسعارها لم يسبق لها مثيل، وفي ضوء التداعيات التي يشهدها السوق النفطي وفي ظل هذا الانخفاض الحاد في أسعار النفط خلال فترة قصيرة طرح من جديد التساؤل حول العوامل الأكثر أهمية في تفسير التغيرات التي ستطرأ على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي ويكمن القلق المتزايد بشأن هذه الأزمة في تحولها إلى اضطراب يطرأ على التوازن الاقتصادي في الأسواق

لقد برهنت التجارب الدولية بان النفط وسيلة مهمة لتحقيق النمو الاقتصادي، ويعد النفط والغاز العمود الفقري للاقتصاد الجزائري وأساس موارده المالية كما تعد الجزائر الدولة التاسعة في منظمة أوبك بحسب عائدات النفط، وقد صنفت الجزائر في المركز التاسع من حيث صافي عائدات صادرات النفط لدول أوبك للنصف الأول من عام 2008 فالانهيارات المتتالية لأسعار النفط في السوق الدولية، وما صاحبها من هزات مخيفة على اقتصاد الوطني، وبالتالي فالانخفاض في قيمة مداخيل الجزائر من العملة الصعبة أثر بصفة مباشرة على التوازنات الكبرى للاقتصاد الجزائري، ولا شك أن مثل هذا التراجع سيؤدي إلى تدهور ميزان المدفوعات، حيث كلما زاد اعتماد الاقتصاد على عائدات النفط كان التأثير أشد فتولد الخسائر في عائدات تصدير النفط عجزا شديدا في الموازنة وما يترتب على ذلك من انعكاسات محتملة في الاقتصاد الوطني.

1- التصور النظري ومشكلة الدراسة: تظهر وضعية العلاقة بين أسعار النفط

وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية من خلال تأثيرها على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكبرى في الجزائر ومن خلال مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وهيكل الصادرات الجزائرية، واستنادا إلى ما سبق تندرج إشكالية الدراسة حول التساؤل الجوهري التالي:

- ما مدى نجاعة سياسة الجزائر لإدارة أزمة تدهور أسعار النفط على مستقبل

الاقتصاد الجزائري؟ وما هي البدائل المطروحة؟

وتتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي رهانات تنوع القاعدة الإنتاجية في الجزائر وتنوع هيكل الصادرات والحد من التبعية النفطية ؟
- ما هي طبيعة العلاقة التي تربط بين تدهور أسعار النفط و المؤشرات الاقتصادية الكلية لاقتصاد الجزائر؟
- ما هي طبيعة العلاقة التي تربط بين تدهور أسعار النفط وشروط التبادل الدولي في الجزائر؟

2- فرضيات الدراسة :

- تساهم حركة أسعار النفط في تحديد وضعية الاقتصاد الجزائري ومؤثراته استقرارا أو اختلالا.

- تتأثر المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر ارتفاعا وهبوطا بأسعار النفط .
- تتأثر شروط التبادل الدولي بمعدلات تدهور أسعار النفط.

3- الأهمية النظرية والتطبيقية للدراسة :

تكمن أهمية البحث في الدور الحيوي الذي يلعبه قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري والذي يعد المصدر الرئيسي لدخلها القومي، كما يعتبر أن النفط مورد ناضب وزائل وجب التفكير في استراتيجيات بديلة له سواء من الناحية الطاقوية أو من الناحية القطاعية.

4- الأهداف العلمية للدراسة :

- معرفة تطور إنتاج النفط في الجزائر، وبالتالي التحديات التي تواجه مستقبلا
- استطلاع التوقعات الاقتصادية المستقبلية للاقتصاد الوطني.
- استطلاع التحديات المستقبلية والآفاق الاقتصادية المتوقعة للاقتصاد الوطني.

5- منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

لقد تم اعتماد المنهج التاريخي من أجل استعراض تطور إنتاج وأسعار النفط خلال فترة الدراسة ،كما تم استخدام المنهج التحليلي الإحصائي في الدراسة من أجل تحليل الإحصائيات والأرقام الخاصة بأسعار النفط و هيكل الصادرات الجزائرية .

6- المراجعات الفكرية الدراسات السابقة:

- دراسة OUKACI Kamal1, SOUFI Nouara بعنوان " impact de la baisse des prix du pétrole sur l'économie algérienne : évaluation à l'aide

d'un modèle d'équilibre général calculable (MEGC), " عام 2015 بعد أن تعرض الباحث لدراسة سوق النفط الدولية والأزمة المالية لعام 2008، تناول أثر انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري حيث تطرق إلى أهمية السوق النفطية في الجزائر ومدى مساهمتها في تكوين الصادرات (98%) ، والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر (GDP)، وتطرق إلى الوسائل البديلة لتنويع مصادر الدخل والاتجاه نحو تنويع الصادرات خارج المحرقات. (1)

دراسة Fatiha Talahite بعنوان " reformes et transformations économiques en Algérie " عام 2010 تناولت فيها الباحث وضعة الاقتصاد الجزائري وضرورة الإصلاحات الاقتصادية والاتجاه نحو سياسة الخصوصية، وقد خلصت الباحثة نحو دراسة عن وضعة الاقتصاد الجزائري في حالة انهيار أسعار النفط للسنوات المقبلة وخيرا أعطت الباحثة إلى إعطاء مجموعة من المقترحات والتوصيات الواجب اتخاذها في حالة انخفاض أسعار النفط. (2)

دراسة مصطفى بودراما بعنوان " التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر " عام 2008 بعد أن تعرض الباحث لدراسة أسعار النفط عبر حقبة زمنية تتطرق إلى دراسة قطاع النفط في الجزائر محتفظا بدور القائد بين باقي قطاعات الاقتصاد حيث بلغت الإيرادات النفطية أكثر من 65% من الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة، هذا ويجب التنويه إلى أن هناك بعض التحديات التي تواجه تجارة النفط على المستوى العالمي ، يجب على الجزائر أن تتجاوز الجزائر مع المتغيرات الإقليمية والعالمية النفطية باعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي علما أن الجزائر تواجهها تحديات مختلفة تتمثل في منافسة المنتجين خارج منظمة الأوبك وفي ترشيد استهلاك الطاقة مع تطوير تكنولوجيا إنتاج بدائل النفط خصوصا إذا علمنا أن هذه المادة ستنضب في يوم من الأيام وفي تعدد الأسواق المختلفة. (3)

7- حدود الدراسة:

1- الحدود المكانية: يقتصر الاهتمام في هذا البحث على محاولة تحليل العلاقة بين أسعار

النفط ومختلف المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني الجزائري

2- الحدود الزمنية: اشتملت الحدود الزمنية لبيانات سنوية خلال الفترة (2000-2016)

المحور الأول: الآفاق الاقتصادية لتطورات أسعار النفط

أولاً- العوامل المؤثرة على تطور أسعار النفط العالمية:

يعد النفط حتى الآن العامل الرئيسي في سوق الطاقة، والذي تبلغ حساسيته إلي التأثير الشديد بالمؤشرات الكلية للاقتصاد، إن الأهمية البالغة للنفط في اقتصاديات العالم جعل من سوقه يمتد ليشمل السوق الدولية الذي يتسم باتساع نطاق نشاطها، كما أوضحت التطورات الاقتصادية العالمية في مجال الطاقة النفطية خلال الأعوام القليلة الماضية أن الدول الصناعية أصبحت أكثر قدرة على الاستجابة للتطورات في أسعار النفط دون إحداث آثار خطيرة على اقتصاده

1- تحليل تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000-1875) :

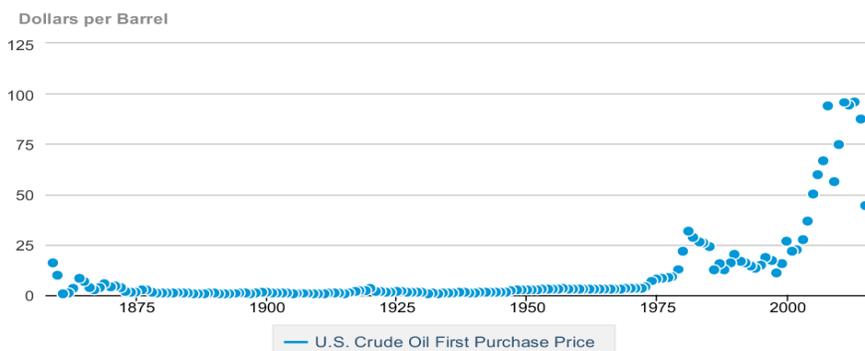
منذ أن وشهد العالم عام 1960 ولادة منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك) والتي هيمنت منذ مطلع السبعينيات التي شهدت تأميم الصناعة النفطية على أسواق النفط، لهذا ارتبطت أسعار النفط بنشاط وصراعات الشركات البترولية العملاقة وذلك نتيجة لخصائص البترول ، فقد اعتمدت الشركات البترولية إلى حد كبير على الموارد البترولية الأمريكية ، بيد أن هذه الهيمنة من طرف هذه الشركات أخذت بالتلاشي في الثمانينيات مع الركود الاقتصادي العالمي الذي أصاب الصناعة النفطية بمقتل. كما ظهرت في ثمانينيات القرن الماضي "بورصة" النفط في نيويورك NYMEX وولادة ما يعرف بالنفط الورقي والذي ترتب عليه تداول لهذه السلعة الإستراتيجية "في السوق الآني Spot" جنباً إلى جنب مع "السوق المستقبلي. Futures" وبالتالي اعتمد العالم خلال تلك المرحلة في سد حاجاته البترولية على الإمدادات البترولية الأمريكية بشكل كبير.

أما بالنسبة لفترة السبعينات من القرن العشرين فقد شهدت الساحة البترولية تحولات جذرية أهمها تبوء منطقة الشرق الأوسط مركزاً أساسياً في إمداد العالم بالبترول وبقيت مرتفعة خلال معظم العقد الماضي (أكثر من 110 دولار بالنسبة إلى البرميل الواحد؛ وذلك لسببين

أساسيين، هما ارتفاع الطلب في دول مثل الصين، ونقص الإمدادات من دول كانت مضطربة سياسياً في الشرق الأوسط، كالعراق، وليبيا. ونظراً إلى تأخر استجابة العرض للطلب حينئذ، أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار، إلا إن زيادة حصة الإمدادات البترولية من الشرق الأوسط جاءت وليدة سياسات الشركات البترولية العالمية القائمة في زيادة معدلات إنتاج الزيت الخام من منطقة الشرق الأوسط بأرخص الأسعار.(4)

شكل رقم (1): تطور أسعار النفط خلال الفترة (1875-2000)

U.S. Crude Oil First Purchase Price



Source: U.S. Energy Information Administration

Source : Historical Crude Oil prices, 1861 to Present
<<http://chartsbin.com/view/oau>>

وباستعراض تاريخ نظام أسعار البترول في منطقة الشرق الأوسط نستطيع تحديده أنه مع اشتداد التقلبات نشأت الحاجة إلى آليات تُمكّن المنتجين والمستهلكين من التحوط لهذه التقلبات. واتسمت تعاقدات المعاملات الثنائية والعقود الآجلة والخيارات بهذا التقلب، الأمر الذي زاد من تعقيد السوق

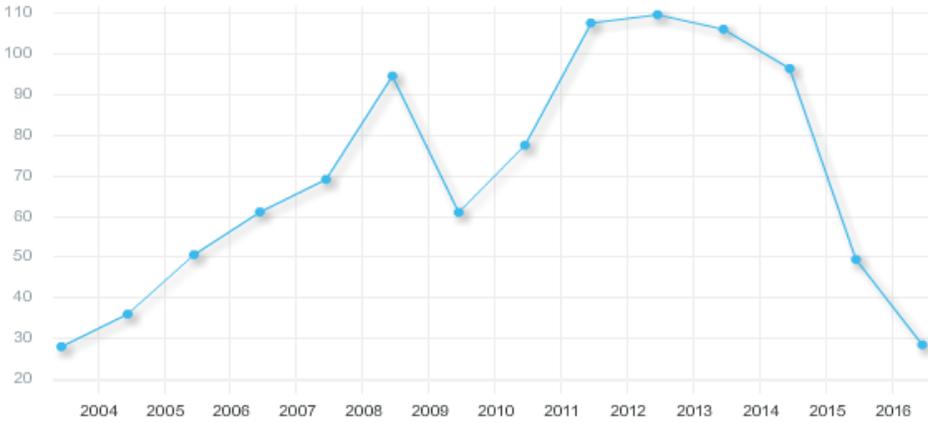
2- تحليل تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000-2016) :

يلاحظ أن أسعار النفط العالمية اتسمت بالتراجع حتى عام 1998، حيث بدأت الأسعار بعدها بأخذ الاتجاه السعودي منذ أواخر عام 1999 وبداية عام 2000 شهدنا تحولا مهما في سوق النفط العالمي، حيث اعتراه تغير أساسي نتيجة عودة منظمة الأوبك باعتبارها لاعبا

رئيسيا في هذا السوق بعد فترة غياب طويلة تقلصت فيها قوتها. ومن جهة ثانية بلغت أسعار النفط ابتداء من سنة 2004 مستويات قياسية تجاوزت سقف 100 دولار للبرميل ولكن بفعل الأزمة المالية في ديسمبر 2008 انخفض الطلب على النفط، مما أثر على أسعار النفط خلال هذه الأزمة المالية بالانخفاض، كما انخفضت أسعار النفط أكثر من النصف منذ أواسط عام 2014 حتى بداية عام 2015 فقد انخفض سعر إلى أقل من 50 دولار في شهر جانفي 2015 وهو أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انهيارها عام 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية (5)

شكل رقم (2): تطورات الأسعار خلال الفترة 2003-بداية 2016.

الوحدة (دولار/برميل)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الإلكتروني التالي:

http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm?selectedTab=daily

لكن أسعار النفط تتغير مع اقترابنا من الوقت الحاضر ففي عام 2006 حيث بدأ التقلب يزداد بشدة ليصل إلى ذروته في عام 2008 ليواصل الانخفاض من 81 إلى 61 دولار للبرميل الواحد في ديسمبر 2015.

ثانيا- العوامل المؤثرة في أسعار النفط الخام:

يؤثر في تحديد أسعار النفط الخام العديد من العوامل الأمر الذي يشغل الكثير من المختصين و المهتمين الذي يعدون النفط كسلعة لا تخضع فقط لقوانين السوق (قوى

العرض والطلب) حيث يزداد الإنتاج أحيانا و لكن السعر يبقى ثابتا ، أو يزداد السعر ويبقى الطلب ثابتا، على العموم العوامل المؤثرة في تحديد أسعار النفط هي كالأتي:

- العوامل السياسية

- العوامل الاقتصادية

- العوامل الإنتاجية

- العوامل البيئية

- العوامل المالية

وجميع هذه العوامل تؤثر في تقلبات و مسارات أسعار النفط وغالبا ما تكون اشد التقلبات هي التقلبات ذات الطابع السياسي والاقتصادي ، وربما يكون للعوامل السياسية تأثيرات اكبر من العوامل الأخرى حتى أعتبر النفط ويسبب أهميته الدولية و الإستراتيجية (سلعة مسببه)، وهذا من شأنه ان يؤثر تأثيرا كبيرا في كافة القرارات السياسية والاقتصادية للدول المصدرة للنفط مثلما يؤثر في قرارات الدول المستوردة للنفط.

من هنا ظهر ما سمي بخطر السعر النفطي وما ترتب عليه من مخاطر وإشكاليات عديدة لحكومات الدول المصدرة للنفط والتي يعتمد اقتصادها على الإيرادات النفطية اعتمادا كليا. إن الإيرادات النفطية للدول المصدرة هي دالة لأسعار النفط وعدد البراميل المصدرة من النفط الخام

$$R = f(P, Q)$$

حيث:

R : إيرادات النفط

P : أسعار النفط الخام

Q : عدد البراميل المصدرة من النفط الخام

وان : $R = P \cdot Q$

وتزداد الإيرادات النفطية وتنخفض تبعا للعلاقة بين (P, Q) وإذا ما علمنا أن Q, P تتأثران بالعديد من العوامل فمن الطبيعي أن تكون إيرادات النفط عرضة للتقلبات ، وهكذا فان عدم استقرار الإيرادات النفطية تؤثر في جميع القرارات الاقتصادية والسياسية للدولة المصدرة عامة، وفي قرارات الموازنة العامة فيها خاصة.(6)

المحور الثاني : الاقتصاد الجزائري وتحديات الصدمة النفطية الحالية

أولاً- التطورات التي طرأت على المناخ الاستثماري الجزائري من جراء تراجع أسعار النفط: بعد انهيار أسعار البترول في الفترة الراهنة، سعت الجزائر من خلال جهودها الرامية لتنويع اقتصادها من أجل توفير مصادر دخل جديدة لتعويض تدني مداخيل إي إيرادات المحروقات من جهة، ومن جهة أخرى فقد شكل غياب التنويع الاقتصادي صعوبات بالنسبة للجزائر من حيث التعاون والتبادل مع الشركاء الأجانب خاصة والعالم اليوم يشهد انفتاحا اقتصاديا يمس كل المجالات، ونظير هذين العاملين سعت الجزائر في إطار التنويع الاقتصادي إلى تحسين مناخ الاستثمار من خلال (7)

1- قانون الاستثمار رقم 09/16 مؤرخ في سنة 2016 ، ويتعلق بترقية الاستثمار:

جاءت هذه المبادرة تلبية لانشغالات المستثمرين المحليين والشركاء الأجانب، وذلك من أجل تحفيز وتسهيل إجراءات الاستثمار داخل الجزائر، وأن هذا القانون عبارة عن مزايا وامتيازات ممنوحة للمستثمرين والذي يتضمن ما يلي:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

- الإعفاء من حق نقل الملكية والرسم على الإشهار عن كل المقتنيات العقارية التي تدخل في الاستثمار.

- تخفيض نسبة 10 % من مبلغ الإتاوة الإيجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار.

- الإعفاء لمدة 00 سنوات من الرسم العقاري التي تدخل في إطار الاستثمار.

- الإعفاء من الضريبة لمدة ثلاث سنوات على أرباح الشركات.

- تتكفل الدولة كلياً أو جزئياً بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.

- منح الأراضي عن طريق الامتياز بالدينار الرمزي من أجل إنجاز مشاريع الاستثمار.

ثانياً- أهمية قطاع المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري: يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل شبه مطلق على المحروقات إذ أنه حوالي ثلثي الإنتاج المحلي والدخل القومي

د. مراد صاولي د. إليس بومعروف الاتجاهات المستقبلية للاقتصاد النفطي في الجزائر...

مصدرهما إنتاج المحروقات، إضافة لكون أكثر من 60% من الإيرادات المحلية للميزانية العامة، مصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من صادرات البترول والغاز، كما أنه يلعب دور غير مباشر في دعم أجور ورواتب العمل، وتمويل الاستهلاك العام والخاص ودعم نشاطات الإنتاج من زراعة وصناعة تحويلية، ودعم الصناعة البترولية ومنتجاتها المكررة كما يلي:

1- مساهمة النفط في التجارة الخارجية الجزائرية: تتميز الصادرات الجزائرية بسيطرة قطاع الطاقة والمحروقات وعدم تنوع صادراتها للبحث عن مصادر بديلة للدخل، بالرغم من انتهاجها برامج من الإصلاحات الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية بغية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، والجدول الموالي يوضح أهم تطورات قيمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2016).

جدول رقم (1): تطور الصادرات الجزائرية للمحروقات وخارج المحروقات خلال الفترة (2000-2016)

السنوات	صادرات المحروقات		صادرات المحروقات	
	النسبة	القيمة (مليار دولار)	النسبة	القيمة (مليار دولار)
2000	2.73	0.59	97.27	21.06
2001	2.93	0.56	97.07	18.53
2002	3.21	0.60	96.97	18.11
2003	1.92	0.47	98.08	23.99
2004	2.08	0.67	97.92	31.55
2005	1.60	0.74	98.40	45.59
2006	2.06	1.13	97.94	53.61
2007	1.62	0.98	98.38	59.61
2008	1.78	1.40	98.22	77.19
2009	1.70	0.77	98.30	44.41
2010	1.70	0.97	98.30	56.12
2011	1.69	1.23	98.31	71.66
2012	1.60	1.15	98.38	70.58
2013	1.71	1.10	98.29	63.33
2014	2.58	1.66	90.73	58.46
2015	2.30	1.48	46.10	33.08
2016	2.25	1.45	42.05	27.10

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على - التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015، ص: 65.

- وزارة المالية: إحصائيات التجارة الخارجية الجزائرية لسنة 2016 ص: 17.

تشكل المحروقات 98% من الصادرات الجزائرية، وتساهم بنحو 60% من الدخل الوطني، ويتوقع استمرار تراجع أسعار النفط، خلال عام 2017 و 2018. بلغت إيرادات الميزانية في سنة 2005 قيمة 5103.1 مليار دينار مقابل 738,4 مليار دينار عام 2014 أي بانخفاض قدره 635.3 مليار دينار (11.1%) نتج هذا الانخفاض المعترف في إجمالي إيرادات الميزانية كليا عن الانخفاض في إيرادات المحروقات (9-1014.9 مليار دينار أي ما يعادل -30%)، وذلك بالرغم من الارتفاع المعترف للإيرادات من غير إيرادات المحروقات بمبلغ 379,7 مليار دينار (16.2%) انخفضت إيرادات المحروقات عام 2015 بنسبة 30% مقابل انخفاض بـ 7.9% عام 2014، منتقلة من 3388.4 مليار دينار عام 2014 إلى 2373.3 مليار دينار عام 2015 أصبحت الضريبة البترولية لا تمثل إلا 1.4 مرة مبلغ الضريبة المدرجة في الميزانية لعام 2015 على أساس السعر المرجعي (54 دولار للبرميل) مقابل 2.15 مرة عام 2015 نسبة إلى إيرادات الميزانية الكلية، بلغت إيرادات المحروقات 46.5% في سنة 2015 مقابل 59% عام 2014 و 61.7% عام 2013 وتغطي 31% من نفقات الميزانية الكلية مقابل 48.4% عام 2014 و 61.1% عام 2013 وبالمثل وبعدم كانت هذه الإيرادات من المحروقات تمثل 75.4% من النفقات الجارية في عام 2014 أصبحت لا تمثل سوى 51.4% منها في سنة 2015 مما يعكس تدهورا في تغطية النفقات الجارية من طرف إيرادات المحروقات. وقد يندرج هذا التدهور في التغطية ضمن توجه على المدى المتوسط نظرا لآفاق استقرار متوسط سعر البترول عند مستويات ضعيفة إلى سنة 2019، بلغت الإيرادات خارج المحروقات عام 2015 بحوالي 2729.6 مليار دينار، أي بزيادة نسبتها 16.2% مقابل 3.1% عام 2014. انتقلت نسبتها إلى إيرادات الميزانية الكلية من 41% عام 2014 إلى 53.5% عام 2015، لاسيما بسبب انخفاض الضريبة البترولية. وتُمَوَّل هذه الإيرادات 35.7% من النفقات الكلية مقابل 33.6% عام 2014 ولم تُغطي النفقات الجارية بواقع 59.1% مقابل 52.3% عام 2014.⁽⁸⁾

2- النفط والجباية البترولية:

تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 97,5% من الصادرات الجزائرية والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة، ومما يمكن استنتاجه من صادرات الجزائر أنها اعتمدت التصدير الأحادي مما يجعل الميزان التجاري

جد متأثر بأسعار البترول، أما بالنسبة للجباية البترولية والتي تعتبر طرف مهم في عملية تطوير الاقتصاد الوطني، وتوجيه ودفع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، إذ تتضح أهميتها في تمويل نفقات التجهيز، ففي سنة 2001 مثلا ساهمت ب 66% من مداخيل الدولة الضريبية، فهذه الحصة تعكس عدم استقرار الإنتاج الزراعي وهشاشة الخدمات والصناعة الحديثة، كما تساهم الجباية البترولية في إنعاش الاقتصاد الوطني خاصة من خلال الاستثمارات المحققة في مجال المحروقات.

3- مساهمة النفط في القطاع الصناعي:

تكمّن أهمية المحروقات في المساهمة في خلق وحدات صناعية والتموين بالتجهيزات اللازمة في إطار الوظيفة المالية لقطاع المحروقات، وفي التحويلات البتروكيمياوية، كما تستعمل المحروقات كمادة أولية وسيطية في الكيمياء العضوية كتكرير البترول الذي يمكن من الحصول على قائمة طويلة من المنتجات النهائية كالبنزين، البوتان، الزيوت، حيث استطاعت الجزائر تحقيق الكثير من النمو.⁽⁹⁾

في حين بلغت صادرات المواد الغذائية 6.7 مليارات دولار خلال الأشهر العشرة الأولى من 2016، وبلغت واردات المواد الخام 1.2 مليار دولار، ولذلك وجدنا أن دور الصناعات التحويلية بالمساهمة في الناتج من أقل الأنشطة الإنتاجية. وحين تعتمد الدولة بشكل رئيس على استيراد الغذاء، فإن ذلك يعني أن درجة اعتمادها على الخارج كبيرة، ويكرس لمزيد من التبعية، فالواردات الغذائية تمثل 17.4 % من إجمالي الواردات خلال الفترة، كما أن قلة قيمة واردات المواد الخام تدل على تراجع حركة الصناعة في الجزائر، وأنها تعتمد على استيراد السلعة تامة الصنع.⁽¹⁰⁾

4- مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي:

يعكس هيكل الصادرات السلعية للجزائر الخلل في بنية ناتجها المحلي الإجمالي، فصادرات النفط والغاز بلغت 21.3 مليار دولار، وبما يمثل نسبة 94 %، بينما الصادرات السلعية غير النفطية بلغت 1.4 مليار دولار، بما يمثل 6.3% فقط.

تكشف الإحصائيات المولية نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، ما يعكس أهمية و الارتباط الشديد لقطاع النفط بالاقتصاد الجزائري ومساهمته بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي.

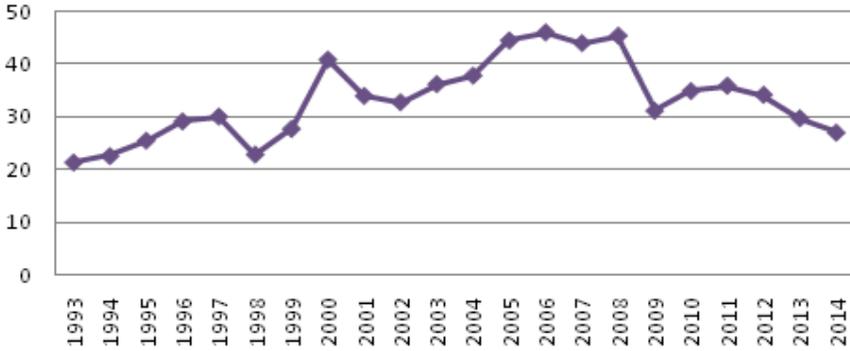
جدول رقم (2): مساهمة البترول في الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مساهمة التقط في PIB (%)	47.20	48.81	47.06	47.97	35.37	38.44	38.78	36.89	33.21	30.52	32.25

المصدر: : من إعداد الباحث بالاعتماد على : النشرات الإحصائية لبنك الجزائر

من خلال الجدول السابق يتبين لنا العلاقة الطرديّة بين أسعار ارتفاع أسعار البترول ونمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2005-2008)، من جهة أخرى وبانخفاض أسعار البترول للسنة 2009 انعكس ذلك سلبا على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، كما يظهر ارتباط الناتج المحلي الإجمالي مع أسعار البترول خلال سنوات 2013 حتى 2015 مع بداية ظهور أزمة انخفاض البترول.

شكل رقم (3): تطور نسبة مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1993-2014).



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على النشرات الإحصائية لبنك الجزائر

كما يتوقع أن يتراجع إجمالي الناتج المحلي ليصل إلى 3.6% في السنوات المقبلة، كما يتوقع أن تكون الزيادة الإنتاج في الآبار النفطية الجديدة إلى تخفيف الأثر السلبي للتراجع المتوقع في أسعار النفط على المؤشرات الكلية للاقتصاد.

ثالثا: تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري : بدت جليا تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري بالرغم من وجود سياسة احتياضية مالية وقائية، وهو ما يعرف "بصندوق ضبط الإيرادات الذي أنشئته الجزائر عام 2000 مع انطلاق طفرة أسعار

النفط لكن مخرجات هذه الأزمة كانت غير محسوب لها نظرا لخطورة الوضع القائم، وكانت أهم هذه التداعيات هي (11):

- انخفاضات مستعرة في إيرادات تصدير النفط، فقد تراجعت مداخيل صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا حيث سجلت سنة 2015 قيمة 14.91 مليار دولار فقط مقابل 27.35 مليار دولار عام 2014 أي بانخفاض قدر بحوالي 45.47 % غير انه لا يزال في انخفاض حتى ديسمبر 2016،

- خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة: حيث تضاعف عجز المالية العامة ليصل تقريبا إلى 16 % من إجمالي الناتج المحلي عام 2015، وقد اتسع هذا العجز حتى سنة 2016 بحيث أن تعادل موازنة عام 2016 يتطلب سعر البترول عند مستوى 110 دولار وهو أمر مستبعد حاليا.

- عجز في الحسابات الخارجية: حدث اتساع حاد في عجز الحساب الجاري بلغ 7.87 مليار دولار في النصف الأول من عام 2015 وهذا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الواردات إلى 71 % عوض 11 % في النصف الأول من عام 2014.

- كما نخفض احتياطات الصرف بمقدار 35 مليار دولار عام 2015 لتبلغ 143 مليار دولار مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 194 مليار دولار عام 2013.

- انخفاض سعر الدينار مقابل العملات الأجنبية الأخرى كالدولار واليورو وهو ما نجم عنه ضعف في سياسة المعيشة للأفراد داخل المجتمع المدني الجزائري.

رابعا : سياسة الحكومة الجزائرية بالحلول المتاحة والبدائل المطروحة للنهوض بالاقتصاد الجزائري:

لقد اتخذت السلطات الجزائرية سياسة تتضمن العديد من الإجراءات والتدابير بغرض ضبط أوضاع المالية العامة وتحييد اثر الصدمة على النمو الاقتصادي حيث شملت ما يلي : (12)

- استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من اثر تراجع أسعار النفط على النمو الاقتصادي.

- اتخذت الدولة الجزائرية تدابير حاسمة في موازنة 2016 لتكريس مسار الضبط المالي عبر إحراز مزيد من التقدم في ترشيد الإنفاق وخفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة، حيث انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بنسبة 8.8 %.

-تدابير التقشف المحففة بحق المجتمع المدني التي شملت تخفيض الاستثمار العمومي وتقليص الواردات مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها : السيارات، إضافة إلى خفض التوظيف في القطاع العام وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة.

- ضخ المزيد من الاستثمارات في مختلف القطاعات كالزراعة، الصناعة والخدمات والسياحة لرفع نسبة النمو خارج المحروقات التي من شأنها أن تعطي قيمة مضافة لتعويض صادرات المحروقات تدريجيا.

- لقد أعدت الحكومة الجزائرية عام 2013 النظر في قانون الهيدروكربون وأدخلت عليه تغييرات أساسية أبرزها منح حوافز ضريبية وتشجيع الغاز الصخري كطاقة متجددة على غرار الطاقة الشمسية واستغلال طاقة الرياح.

-رفع كفاءة المعدات في استهلاك الطاقة وتخفيض كمياتها مع مواكبة التطور التكنولوجي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الخاتمة :

يعتبر النفط سلعة إستراتيجية تلعب دورا محوريا مهما في تحريك الاقتصاد العالمي كما يعد النفط ثروة وطنية ينبغي الاستفادة منها في تنمية اقتصاد البلد خاصة وان الاستثمار النفطي الأجنبي يفتح أفقا هائلة أمام التنمية الاقتصادية فهو يوفر فرصة حقيقية للتنمية الاقتصادية، إن للاستثمار النفطي أهمية بالغة وكبيرة في خدمة اقتصاديات ، وزيادة نموها وزيادة مستوى الرفاهية ، لذا تعد عملية الاستثمار في القطاع النفطي من العمليات الهامة في تغيير جذور الاقتصاد من اقتصاد ريعي إلى جعل النفط جسرا لتنمية القطاعات كافة.

لكن هذه الفكرة نسبية للغاية فهذه السياسة لتي تنتهجها الدولة والتبعية النفطية قد تنقلب في غير صالح الدولة

وتتكبد خسائر ناتجة عن انخفاض أسعار النفط

يشكل المسار المتعرج لأسعار النفط تحدياً خطيراً يواجه معظم البلدان النفطية نظرا لارتباط جهود التنمية الاقتصادية بتدفقات المورد النفطي، والمرتبطة أساسا بعوامل خارجية في أسواق النفط العالمية. على هذا الأساس يجب تبني سياسات اقتصادية متعددة لتصدي لصدمات أسعار النفط في هذه البلدان. لقد انخفضت أسعار النفط بمقدار النصف الأخير من سنة 2014 وبعد مرور أقل من شهر وفي سنة 2015 عاودت بالانخفاض كذلك وزادت شدة

الانخفاض في أسعار النفط بشكل لم يسبق لها مثيل منذ عام 2008 حينما هوت الأسعار إلى 40 دولار للبرميل.

تعد المؤشرات الاقتصادية السلبية التي شهدتها الجزائر منذ عام 2014 ومن بينها زيادة العجز في الميزان التجاري كاشفة عن خلل في بنيته الاقتصادية، وأنه اقتصاد ريعي يفترق إلى تنوع في قاعدته الإنتاجية في مجالات الصناعة والزراعة، يتمحور الاقتصاد الجزائري أساسا حول استغلال المحروقات. كما أن الاستيراد المكثف للمواد الأولية يزيد من حجم العجز في الميزان التجاري، وأمام التقلبات التي تؤثر على صادرات المحروقات (أسواق عالمية متغيرة، انخفاض الاحتياطيات الوطنية، منافسة الطاقات البديلة) يتعين على الجزائر الاستثمار في القطاعات الإنتاجية المستدامة المحدثة للثروة .
اختبار فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى :** لم تفلح جهود التنوع الاقتصادي في الجزائر في فك الارتباط بقطاع النفط رغم تضمين سياسة التنوع الاقتصادي كهدف أساسي في كافة خطط التنمية الاقتصادية. وعلى الرغم ما شهدته الجزائر من النمو الطفيف في حجم الصادرات خارج المحروقات ، إلا أن هبوط أسعار النفط كشف بوضوح عمق ارتباط هذه القطاعات بنشاط القطاع النفطي ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

- **الفرضية الثانية :** كان لانخفاض أسعار النفط أثار شديدة على الاقتصاد الوطني ، وتفاقم مواطن الضعف والاختلالات الهيكلية مما أدى إلى تدهور حاد لأوضاع المالية العامة وميزان المدفوعات واتسع عجز المالية العامة وتدهور قيمة الناتج المحلي الإجمالي، فيما يرجع إلى حد كبير إلى هبوط العائدات النفطية وارتباط الاقتصاد الوطني بأسعار النفط ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

- **الفرضية الثالثة:** إن الانخفاض المتراكم في أسعار النفط منذ عام 2015، حيث سجلت أسعار النفط المحققة مستويات أدنى من التوقعات. ومن شأن تراجع أسعار النفط والغاز وانخفاض كميات إنتاجها أن يدفع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي إلى الانخفاض بمعدلات كبيرة في السنوات المقبلة ويعد التدهور في شروط التبادل التجاري بمثابة تراجع في النمو الاقتصادي للدولة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة:

- تقسر لنا هذه الأرقام طبيعة أداء التجارة الخارجية، التي تعتمد بشكل رئيس على صادرات النفط والغاز، وكذلك زيادة الاعتماد على استيراد الغذاء، وأن الاقتصاد فقير في مجال الصناعات التحويلية، لذلك تتأزم معاملاته الخارجية مع كل أزمة تحدث في أسعار النفط بالسوق الدولية.

- مما تقدم أصبح واضحاً أن لانخفاض أسعار النفط الخام العالمية مخاطر تشكل تهديداً خطيراً على الاقتصاد الوطني .

- ضعف تأثير مساهمة الإيرادات غير النفطية في الجزائر في تمويل الاقتصاد الوطني شكل خلافاً في المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني.

- على الرغم من التراجع الحاد في أسعار النفط ، تمكنت الجزائر من الاحتفاظ بمعدل نمو اقتصادي جيد في عام 2015

- من المتوقع أن يتباطأ إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ليصل إلى مستويات أدنى في السنوات المقبلة إذا ظلت أسعار النفط في الانخفاض

توصيات الدراسة:

- تعتبر الفلاحة مستقبل الاقتصاد الجزائري ومن البدائل الطبيعية لتحسين ميزانها التجاري خاصة عقب انخفاض أسعار النفط وهبوطها الحاد في السوق الدولية .

- تفعيل منافذ التنمية لتكون بديلة عن النفط، كالزراعة والصناعة والسياحة.

- تفعيل الإيرادات غير النفطية (الإيرادات الجنائية والضريبية)

- إسناد القطاع الخاص كقطاع محرك للنمو ومصدراً حيوي لتوليد فرص العمل

- وضع إستراتيجية لترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال تأهيل الاقتصاد الوطني والمؤسسات

والنهوض بالاستثمار الأجنبي المباشر

- وضع نموذج صناعي جديد يكون أكثر تنافسية، وقادر على خلق المزيد من فرص العمل ويساهم في التنمية المحلية

الهوامش والمراجع:

(1) -- OUKACI Kamal1, SOUFI Nouara , impact de la baisse des prix du pétrole sur l'économie algérienne : évaluation à l'aide d'un modèle d'équilibre général calculable (MEGC), Colloque sur : Les politiques d'utilisation des ressources énergétiques : entre les exigences du développement national et la sécurité des besoins internationaux , setif 01 /2015

(2) - Fatiha Talahite, reformes et transformations économiques en Algérie, rapport en vue de l'obtention du diplôme habilitation a diriger des recherches , UFR de Sciences économiques et de gestion, Université Paris 13-Nord , France 2010.

(3) - مصطفى بودرامة،التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر،المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف، 2008

(4) -Chute des cours du pétrole : les Algériens face à une période d'austérité
<http://www.france24.com/fr/20160111-algerie-economie-chute-baril-petrole-hausse-carburant-vie-courante-inflation-dinar>

(5) –Algérie consultation de 2016 au titre de l'article IV communiqué de presse ; rapport des services du FMI, Rapport du FMI 16/127

(6) - سهام حسين البصام،مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية دراسة تحليلية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد 33 بغداد 2013 ، ص ، 06

(7) - شربي محمد الأمين و ملال شرف الدين، دور تراجع أسعار المحروقات في تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني الأول حول: الإستراتيجية الاقتصادية الجديدة : أداة التحول نحو اقتصاد الفاعلية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة ورقلة 2017، ص 11

(8) -التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ص 78

(9) - http://kanz-redha.blogspot.com/2011/08/blog-post_3833.html

(10) -- See more at: <https://www.alaraby.co.uk/economy/2016/12/13/>

(11) - ونانسة سهام، سياسة الجزائر تجاه تدهور اسعار النفط وتداعياته على مستقبل الاقتصاد "البديل

المطروحة"

<http://democraticac.de/?p=43039>

(12) - الموقع الالكتروني السابق .